

بنك الفجيرة الوطني ش.م.ع (إن بي إف) - نتائج الفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦

بنك الفجيرة الوطني (NBF) حقق أفضل صافي ربح له بعد الضريبة في تاريخه لفترة التسعة أشهر متجاوزاً حاجز المليار درهم، بنمو نسبته ١٠,٥٪ مقارنة بالفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥

٢٨ أكتوبر ٢٠٢٦: يسر بنك الفجيرة الوطني أن يعلن اليوم عن نتائجه لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦.

أبرز النتائج:

- سجل بنك الفجيرة الوطني نمواً بنسبة ١٠,٥٪ على أساس سنوي لينتهي فترة التسعة أشهر بصافي ربح قبل الضريبة قدره ١,١٥ مليار درهم مقارنة بمبلغ ١,٠٤ مليار درهم في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥. علاوة على ذلك، حقق بنك الفجيرة الوطني أفضل صافي ربح بعد الضريبة لفترة التسعة أشهر له على الإطلاق ليصل مليار درهم مقارنة بمبلغ ٩٤٥,٤ مليون درهم في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥ مع رسوم ضريبة الشركات بلغت ١٠٤ مليون درهم. وعلى خلفية الأداء القوي في الربع الثالث من عام ٢٠٢٦، سجل بنك الفجيرة الوطني صافي ربح بعد الضريبة بلغ ٣٥٥,٥ مليون درهم في الربع الثالث من عام ٢٠٢٦، بزيادة قدرها ١١,١٪ مقارنة بالربع نفسه من عام ٢٠٢٥. وتظهر هذه النتائج مستوى عالٍ من المرونة في نموذج أعمال البنك الرئيسية وقوة ممارسات إدارة الموجودات والمطلوبات لديه في ظل بيئة تشغيلية متطورة ومتغيرة. وقد تعزز هذا الأداء القوي بفضل انخفاض رسوم مخصصات الانخفاض في القيمة، إلى جانب الانضباط الفعال في إدارة التكاليف والإدارة المتحفظة للمخاطر، مما يؤكد قدرة البنك على التعامل بنجاح مع بيئة تشغيلية تتسم بالتحديات.
- حقق بنك الفجيرة الوطني ربحاً تشغيلياً بلغ ١,٥ مليار درهم لفترة التسعة أشهر، بارتفاع قدره ٣,٣٪ مقارنة بمبلغ ١,٤٥ مليار درهم في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥، وبزيادة قدرها ١١,٣٪ لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٥، ويعكس ذلك النمو المتوازن للأعمال مع إدارة منضبطة للموجودات والمطلوبات والاستثمار الذي قام به البنك في كوادره البشرية وعملاته وتقنياته وفي الامتثال والحوكمة، بما يتماشى مع رؤية استراتيجيته طويلة المدى.
- بلغت الإيرادات التشغيلية ٢,١ مليار درهم، وبارتفاع قدره ٢,٧٪ مقارنة بمبلغ ٢ مليار درهم في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥؛ وبارتفاع قدره ٤,٩٪ لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٥ ما يعكس التركيز المعزز على نمو قطاع الأعمال الرئيسي، والإدارة الاستباقية للموجودات والمطلوبات ونهج البنك الراسخ والقائم على التركيز على العملاء وعلى كفاءة التكلفة وعلى التميز التشغيلي. وفيما يلي أبرز المؤشرات:

- نمت صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من أنشطة التمويل والاستثمارات الإسلامية بنسبة ٥,٤٪ لتصل ١,٥ مليار درهم لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦ مقارنة بمبلغ ١,٤ مليار درهم بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٥. وارتفعت بنسبة ٣,٦٪ لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٥.
- استقرت صافي الرسوم والعمولات والإيرادات الأخرى وإيرادات صرف العملات الأجنبية والمشتقات عند ٤١٣,٨ مليون درهم وعند ١٦٢,٦ مليون درهم على التوالي، مقارنة بمبلغ ٤٣٤,٥ مليون درهم ومبلغ ١٦٥,٥ مليون درهم في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥.
- حققت الإيرادات من الاستثمارات والأدوات الإسلامية نمواً بنسبة ٢٢,٧٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٥، لتصل إلى ١١,٢ مليون درهم.
- ارتفعت المصروفات التشغيلية بنسبة ١,١٪ لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٥، مع تزايد التركيز والاستثمار في مبادرات الحوكمة والامتثال، والكفاءة التشغيلية والمرونة والتميز مقارنة بالاستثمار في التحول الرقمي وعروض القيمة للعملاء. بالإضافة إلى ذلك، تحسنت نسبة التكلفة إلى الإيرادات لبنك الفجيرة الوطني لتصل ٢٧,٧٪ مقارنة بنسبة ٢٨,١٪ في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥، مما مكن البنك من البقاء ضمن متوسط مستويات القطاع المصرفي.
- حافظ بنك الفجيرة الوطني على سياسته الرشيدة والاعتراف بالحسابات المتعثرة بشفافية ووفق نهج متحفظ، حيث سجل بنك الفجيرة الوطني صافي مخصصات الانخفاض في القيمة بمبلغ ٣٥٢,٥ مليون درهم لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦ مقارنة بمبلغ ٤١٣,٦ مليون درهم في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥، ما يمثل انخفاضاً ملحوظاً بنسبة ١٤,٨٪، وذلك بعد تخصيص مخصصات إضافية بمنهجية تتسم بالحكمة، بهدف التعامل بثقة مع أي تأثير محتمل للظروف الجيوسياسية الإقليمية الراهنة على دورة الائتمان. كما استقرت جودة الموجودات التي تم قياسها من خلال مزيج المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) عند ٧,٨١٪ من إجمالي القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي مقارنة بنسبة ٧,٢٦٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. واستقرت نسبة القروض المتعثرة عند ٣,٩٣٪ مقارنة بنسبة ٣,٩٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. وتحسنت نسبة إجمالي مخصصات التغطية لتصل ١٥٢,٩٪ مقارنة بنسبة ١٣٩٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.
- ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة ٢,٥٪ ليصل إلى ٧١,١ مليار درهم مقارنة بمبلغ ٦٩,٤ مليار درهم بنهاية عام ٢٠٢٥، وبزيادة قدرها ٤,٦٪ عن ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥.

- ارتفعت القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي بنسبة ١,٥٪ لتصل ٣٨ مليار درهم مقارنة بمبلغ ٣٧,٥ مليار درهم في نهاية عام ٢٠٢٥، وبزيادة قدرها ٤,٧٪ عن ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥.
- ارتفعت الاستثمارات والأدوات الإسلامية بنسبة ١٤,٩٪ لتصل ٢١,٣ مليار درهم مقارنة بمبلغ ١٨,٥ مليار درهم بنهاية عام ٢٠٢٥، وبزيادة قدرها ٨,٤٪ عن ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥. ويواصل البنك نهجه القائم على التركيز على محفظة استثمارية عالية الجودة مع الحفاظ على مستويات السيولة، وقد أدى ذلك إلى تعزيز جودة المحفظة الاستثمارية وزيادة قيمة العائد.
- ارتفعت ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء بنسبة ٢,١٪ لتصل ٥٢ مليار درهم مقارنة بمبلغ ٥١ مليار درهم في نهاية عام ٢٠٢٥، وبزيادة قدرها ٥,٩٪ عن ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥. واستقرت ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير عند ٤٥,٤٪ من إجمالي ودائع العملاء، مما ساهم في تحقيق توازن في أثر منتجات الودائع لأجل.
- تم الحفاظ على نسبة سيولة قوية مع نسب الإقراض إلى الموارد المستقرة عند ٦٦,٥٪ (٢٠٢٥: ٦٨,٩٪) وتم الحفاظ على نسبة الموجودات السائلة المؤهلة عند ٢٧,٥٪ (٢٠٢٥: ٣٠,٥٪)، وهذا يفوق بكثير الحد الأدنى لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- تحسنت نسبة كفاية رأس المال لتصل إلى ١٧,٥٪ (نسبة الشق الأول ١٦,٤٪ ونسبة الشق الأول لحقوق الملكية العامة ١٦,٤٪) مقارنة بنسبة ١٦٪ (نسبة الشق الأول ١٤,٩٪ ونسبة الشق الأول لحقوق الملكية العامة ١٤,٩٪) في نهاية عام ٢٠٢٥، متجاوزاً بذلك حد المتطلبات التنظيمية مع ضمان أساس مالي قوي.
- تم الحفاظ على نسبة العائد على متوسط الموجودات عند مستوى ٢٪ كما كانت في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥.
- تم الحفاظ على نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية عند ١٧,٦٪، كما كانت في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥.
- تم تأكيد تصنيف بنك الفجيرة الوطني عند A- من قبل وكالة كاييبتال انتيليجنس، مع نظرة مستقبلية مستقرة مما يسلط الضوء على القوة الجوهرية للبنك والإدارة الحكيمة للمخاطر والمرونة التي يتمتع بها.

تعليقاً على النتائج، قالت د. رجاء عيسى القرقي، نائب رئيس مجلس الإدارة:

" يعكس الأداء المالي القياسي لبنك الفجيرة الوطني التنفيذ المتسق لأوليياته الاستراتيجية، ومرونة نموذج أعماله، وقدرته على التكيف بفعالية مع بيئة عالمية تتسم بديناميكية متزايدة. وقد واصل البنك إظهار مرونة في الاستجابة لظروف السوق المتغيرة، والتغيرات التي طرأت على سلاسل التوريد وديناميكيات التجارة، وتقلبات أسعار السلع، مع الحفاظ في الوقت ذاته على نهج منضبط تجاه إدارة المخاطر وتحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل.

وسنواصل تركيزنا الكامل على دعم عملائنا في التعامل مع الواقع الاقتصادي المتغير، واضعين احتياجاتهم المتطورة في صميم استراتيجيتنا.

وبفضل الأسس الاقتصادية المتينة لدولة الإمارات العربية المتحدة، والرؤية المالية الطموحة، والنمو المستمر المدفوع بالاستثمارات، يظل بنك الفجيرة الوطني في وضع قوي يتيح له الاستفادة من الفرص الجديدة وتعزيز مكانته في السوق، لا سيما في دعم التطورات الإيجابية في إمارتنا الأم، إمارة الفجيرة. وسنواصل العمل على تعميق العلاقات القائمة على الثقة مع عملائنا وشركائنا، وذلك من خلال تعزيز عروضنا ومنتجاتنا، ودفع عجلة الابتكار الرقمي، والارتقاء بالتنظيم التشغيلي. إن هذه الأولويات المدعومة بميزانية عمومية متنوعة وإدارة مالية حكيمة تشكل ركيزة صلبة لتحقيق نمو مستدام وخلق قيمة للمساهمين طوال عام ٢٠٢٦ وما بعده".

صرح عدنان أنور، الرئيس التنفيذي قائلاً:

"يواصل بنك الفجيرة الوطني المضي قدماً وبثبات وفق مساره و متمسكاً باستراتيجيته الرامية للنمو، مستنداً في ذلك إلى ركائز قوته المالية وعلاقاته مع عملائه ومستوى خدماته. كما أننا نستثمر في تعزيز عرض القيمة وتجربة العملاء لدينا، وذلك من خلال تطبيق منصة جديدة للخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات، وحلول لسلاسل التوريد، بالإضافة إلى تقديم خدمات استثمارية وإدارة الثروات. وهذا يتيح لقطاعات أعمالنا وعملياتنا الرئيسية التركيز على نقاط قوتها الجوهرية والتعاون بفعالية أكبر، مما يؤدي إلى بناء كيان أقوى وأكثر تكاملاً، وقادر على تحقيق نتائج أكثر أهمية. كما واصلنا الحفاظ على مستويات سيولة قوية، وملاءة رأسمالية متينة، وجودة موجودات مرنة، مما يعزز قدرتنا على الصمود في وجه تقلبات السوق.

ونواصل مواءمة أولوياتنا لمواكبة رؤية استراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة طويلة المدى، ومواكبة الإطار التنظيمي لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، كما نعمل على تعزيز التزاماتنا في مجالات البيئة والمسؤولية المجتمعية والحوكمة. وإننا على ثقة بالمستقبل وبقدرة علامتنا التجارية على تحقيق أفضل النتائج في ظل تحديات الظروف الاقتصادية الراهنة".

نبذة عن بنك الفجيرة الوطني ش.م.ع:

تأسس بنك الفجيرة الوطني عام ١٩٨٢، ويقدم البنك خدمات مصرفية كاملة للشركات وخبرات متميزة في قطاع الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية التجارية والخزينة والتمويل التجاري، فضلاً عن توسيع مجموعة خيارات الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وبفضل خبرات البنك ومعرفته العميقة بسوق الأعمال في إمارة الفجيرة ودولة الإمارات العربية المتحدة، فإن البنك يحظى بمكانة مرموقة لبناء علاقات دائمة مع عملائه ومساعدتهم على تلبية احتياجاتهم وتحقيق أهداف مشاريعهم.

ومن بين كبار مساهمي بنك الفجيرة الوطني حكومة الفجيرة وشركة عيسى صالح القرق ذ.م.م. ويحظى البنك بتصنيف Baa1 / Prime-2 للودائع وتصنيف A3 لتقييم مخاطر الطرف المقابل من وكالة موديز، إلى جانب تصنيف BBB+ / A-2 من وكالة ستاندرد آند بورز، مع نظرة مستقبلية مستقرة من الوكالتين. كما أن البنك مُدرج في سوق أبوظبي للأوراق المالية تحت الرمز "NBF"، ويمتلك شبكة تضم ١٥ فرعاً ممتدة في مختلف أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ

قسم التسويق الاستراتيجي والاتصالات
البريد الإلكتروني CorpComm@nbf.ae
هاتف: +٩٧١ ٨٣٥١ ٥٠٧ ٤ و +٩٧١ ٨٥٧٦ ٥٠٧ ٤